الأمم المتحدة

S/2007/259

مجلس الأمن

Distr.: General
7 May 2007
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في الصومال

موجز

أُعد هذا التقرير عملا بأحكام قرار مجلس الأمن رقم ١٦١٢ (٢٠٠٥). وهو مقدم إلى المجلس والفريق العامل التابع له المعني بالأطفال والصراعات المسلحة بوصفه أول تقرير قطري يصدر عن آلية الرصد والإبلاغ المشار إليها في الفقرة ٣ من ذلك القرار. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، ويقدم معلومات عن الانتهاكات الجسيمة التي يجري ارتكابها في حق الأطفال في الحالات المتأثرة من الصراع المسلح في الصومال.

وقد شهدت سنة ٢٠٠٦ عدة أشهر من الصراع المحتدم في جميع أنحاء جنوب ووسط الصومال. وتضررت مقديشو في الفترة بين آذار/مارس وتموز/يوليه بالذات، حيث يعتقد أن أكثر من ٣٥٠ شخص لقوا مصرعهم خلالها. وكان من بين ضحايا هذا العنف أكثر من ٣٠ طفلا بين قتيل وجريح. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، شهد القتال تصعيدا جديدا عندما قاتلت الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية الحليفة لها ضد اتحاد المحاكم الإسلامية من أجل السيطرة على جنوب ووسط الصومال. وتميزت سنة ٢٠٠٧ بتفشي انعدام الأمن وانتشار العنف في أنحاء هذه المنطقة فيما تعمل الحكومة الاتحادية الانتقالية جاهدة على إحكام سيطرتها على المنطقة.

ويتسم انعدام الأمن والعنف في جنوب ووسط الصومال بانتهاكات جسيمة لحقوق الطفل. وفي الأشهر الأولى من سنة ٢٠٠٧، أفادت تقارير متسقة عن أطفال تعرضوا للإصابة أو التشويه بل والقتل نتيجة القتال في مقديشو وما حولها. كما أعيق بصورة بالغة وصول المساعدات الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي غياب سيادة مؤسسية للقانون، ترتكب الجرائم ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، في ظل الإفلات من العقاب.

100507 90507 07-29850 (A)

ويشكل تجنيد واستخدام الأطفال الجنود مصدر قلق ملموس، وثمة تقارير مؤكدة عن ارتكاب هذا الانتهاك سواء على يد الحكومة الاتحادية الانتقالية أو اتحاد المحاكم الإسلامية.

ويوجز هذا التقرير أيضا التقدم المحرز في الحوار الذي يستهدف إنهاء الانتهاكات وتهيئة استجابات برنامجية للتصدي لحالة الأطفال. كما يطرح التقرير سلسلة من التوصيات بما يكفل اتخاذ إجراءات معززة لحماية الأطفال في الصومال.

أولا – مقدمة

١ – يحدد هذا التقرير الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، كما هو مشار إليها في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، من جانب أطراف الصراع المسلح في الصومال منذ بداية سنة ٢٠٠٦ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧.

٢ – ونظرا للحالة الأمنية المتذبذبة والمتقلبة في الصومال، يتخذ فريق الأمم المتحدة القطري وآلية الرصد والإبلاغ التابعة للفريق القطري المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) مقرهما خارج البلد في نيروبي. وتجدر الإشارة على نحو خاص إلى أن مناطق وسط وجنوب الصومال، حيث تقع الأغلبية الساحقة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل من قبل أطراف الصراع المسلح، ما برحت بيئة أمنية من الدرجة الخامسة حيث لا تصلها المساعدات الإنسانية من العناصر الدولية والوطنية الناشطة في مجال حماية الطفل سوى بشكل محدود للغاية. ويشكل تقييد ومنع وصول المساعدات الإنسانية عقبة كبيرة أمام رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها، ولا يزال يشكل تحديا أساسيا كبيرا يواجه إنشاء آلية فعالة للرصد والإبلاغ، وتنفيذ الجوانب الأخرى من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة، بما في ذلك إجراء حوار منتظم مع أطراف الصراع يُفضي إلى إعداد خطط عمل محددة زمنيا وتهدف إلى إنهاء تجنيد واستخدام الأطفال الجنود وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل وللقانون الإنساني الدولي المنطبق. وتؤشر فرادى الحوادث المبلغ عنها على خطورة الانتهاكات واتجاهاتها.

٣ – وتستند أساسا المعلومات الواردة في التقرير المعروض أدناه إلى تقارير الرصد الواردة من تشكيلة من المنظمات غير الحكومية الصومالية المشاركة في رصد حماية الأطفال داخل الصومال وقد أكدها إلى أقصى حد ممكن فريق الأمم المتحدة القطري. وتكمل هذه المعلومات تقارير إضافية من مصادر أخرى منها مثلا جماعات المراقبين ووسائل الإعلام الصومالية والدولية، كما تتحقق منها قدر الإمكان الأمم المتحدة. وقد تم تجميع حوادث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل المدرجة في هذا التقرير من تقارير تحقيقات أجراها ثلاثون من مراقبي حماية حقوق الطفل المدربين في أنحاء البلد. ويعملون في خدمة منظمة غير حكومية صومالية ذات سمعة حسنة وهي مشاركة في برامج حقوق الإنسان وحماية الطفل. ويجري المراقبون مقابلات سرية مباشرة كطريقة للتحقق من المعلومات الأولية الواردة من خلال مصادر شتى من قبيل الشبكات المحلية لحماية الطفل والمنظمات غير الحكومية المحلية وغيرها من جماعات المجتمع المدني التي ترصد حالة حقوق الإنسان، ومن تقارير وسائل الإعلام. ويجري إدخال نتائج التحقيقات في قاعدة بيانات لمواصلة التحليل والإبلاغ.

كما يعمل شركاء رصد حماية الطفل على صعيد محلي سعيا إلى كفالة تلقي الضحايا للخدمات المطلوبة.

٤ - ويدرس هذا التقرير على وجه الخصوص التغييرات في حالة الأطفال الناجمة عن فترات الصراع في جنوب ووسط الصومال خلال سنة ٢٠٠٦ والأشهر الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٠٧. ورغم أن بعض الأحداث المبلغ عنها كانت نتيجة للصراع بين العشائر، فقد نتج أغلبها عن النزاع المحتدم بين اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات المتحالفة مع كل منهما، وكذلك عن انعدام الاستقرار الحالي للحكومة الاتحادية الانتقالية ولوجود القوات الإثيوبية في جنوب ووسط الصومال. ويقدم التقرير، بشكل محدد، معلومات عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة الاتحادية الانتقالية.

ثانيا - التطورات السياسية والعسكرية والاجتماعية في الصومال

٥ - ظلت الصومال دون حكومة مركزية فعالة منذ سقوط نظام سياد بري سنة ١٩٩١. وفي أواخر سنة ٢٠٠٤، تم تشكيل الحكومة الاتحادية الانتقالية الحالية ولكنها أُصيبت بالشلل بسبب الانقسام الداخلي وانعدام الاستقرار حتى شباط/فبراير ٢٠٠٦، عندما بدأت الدورات البرلمانية عقب الوصول إلى اتفاق بين الرئيس عبد الله يوسف أحمد ورئيس البرلمان شريف حسن شيخ آدن. وقد أثار هذا الاتفاق وتوحيد صفوف الحكومة الذي أعقبه في مدينة بايدوا (اعتبرت العاصمة مقديشو غير آمنة بما يكفي لتكون مقرا للبرلمان) أملا مؤقتا بإمكانية إشاعة قدر من الاستقرار في جنوب الصومال. ثم جدد المجتمع الدولي في أوائل ٢٠٠٦ دعمه للحكومة الاتحادية الانتقالية ولعملية السلام ولبدايات مرحلة إعادة الإعمار والتنمية الشاملين في الصومال. وكان من القضايا الأخرى التي جرت مناقشتها الرفع الجزئي لحظر السلاح الذي فرضه مجلس الأمن وإمكانية نشر بعثة حفظ سلام في الصومال تابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) أو الاتحاد الأفريقي.

٦ - وقد انحسر إلى حد كبير التفاؤل المبدئي الذي كان يبشّر بتحسن الحالة السياسية والأمنية في الصومال خلال سنة ٢٠٠٦، مع صعود نجم اتحاد المحاكم الإسلامية الذي يتخذ من مقديشو مقرا له. واتحاد المحاكم الإسلامية اتحاد معقد يضم العلماء المعتدلين والمتشددين المرتبطين بمحاكم الشريعة القائمة على العشائر، وتسيطر عليها عشيرة الحوية. وقد أنشئ اتحاد المحاكم الإسلامية أصلا ردا على غياب القانون وعلى العنف السائدين في مقديشو.

٧ - وبين آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٦، خاضت قوات اتحاد المحاكم الإسلامية حربا استمرت أربعة أشهر في جنوب الصومال ضد تجمع لأمراء الحرب الذين توحدوا تحت راية ما يعرف بالتحالف من أجل إعادة السلام ومكافحة الإرهاب. وخلال هذه الفترة، زادت أعداد قتل وإصابة المدنيين في العاصمة، وكان من بينهم ٣٠ طفلا على الأقل، مع تركز الصراع في المناطق السكنية من المدينة.

٨ - ولقد واجه التحالف من أجل إعادة السلام ومكافحة الإرهاب بالهزيمة على يد مجموعات تضم اتحاد المحاكم الإسلامية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وبعد ذلك وسع اتحاد المحاكم الإسلامية سيطرته على المراكز الحضرية من جنوب الصومال. ومع نهاية ٢٠٠٦، سيطر اتحاد المحاكم الإسلامية على أكثر من نصف إقليم الجنوب، باستثناء بارز هو مدينة بايدوا التي بقيت المقر المؤقت للحكومة.

٩ - وجلب اتحاد المحاكم الإسلامية مؤقتا درجة من السلام والاستقرار إلى الأراضي التي كان يسيطر عليها، وهو ما كان أمرا غير مسبوق في السنوات الخمس عشرة الماضية. ويصدق هذا بالذات على مقديشو حيث سيطرت المجموعات المسلحة على أجزاء مختلفة من المدينة وحيث كانت الحياة اليومية تتسم بغياب القانون وبمستويات عالية من الصبغة العسكرية وتقييد حركة المدنيين ثم إفلات شبه كامل من العقاب إزاء ارتكاب أعمال العنف المسلح والقتل والاغتصاب وغيرها من الجرائم. ولقد رحب المواطنون في مقديشو بانتصار اتحاد المحاكم الإسلامية على أمراء الحرب في منتصف سنة ٢٠٠٦ معبرين عن الارتياح والحماس على نطاق واسع، بعد أن أُفيد بأن الانتصار أفضى إلى انخفاض بالغ في مستويات الجريمة لأول مرة منذ عدة سنوات.

١٠ - وفي الجزء الأخيرة من سنة ٢٠٠٦، كانت المؤسسات الاتحادية الانتقالية قد أضعفتها إلى حد كبير الانقسامات الداخلية الخطيرة في أوساط قادتها فضلا عما أُفيد عنه بشأن حالات فرار بعض قواتها وانضمامها إلى اتحاد المحاكم الإسلامية. وهكذا انحصر نفوذها إلى حد كبير ضمن مدينة بايدوا وتخومها. وأعربت حكومة إثيوبيا عن قلق عميق إزاء التوسع الإقليمي لاتحاد المحاكم الإسلامية وما ادعي بمؤازرته للمجموعات المتمردة داخل إثيوبيا، فيما تنظر من جانبها إلى النفوذ المتنامي لاتحاد المحاكم الإسلامية على أنه يشكل تهديدا لأمنها القومي وقد ذكرت تقارير أنها أرسلت ''مدربين عسكريين مسلحين'' إلى الصومال لتدريب قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية ولحماية المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وقد أعربت الولايات المتحدة الأمريكية وكينيا وإثيوبيا عن قلقها إزاء احتمال إيواء اتحاد المحاكم

الإسلامية ناشطين من تنظيم القاعدة يُزعم أنهم على صلة بتفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وجمهورية تترانيا المتحدة سنة ١٩٩٨.

١١ - وتلقى اتحاد المحاكم الإسلامية الدعم من عدة دول من بينها إريتريا. وقد زاد ما ذكرته التقارير عن وجود قوات إريترية وإثيوبية من حدة التوترات في الصومال.

١٢ - وفي مسعى لتفادي اندلاع حرب، بادرت جامعة الدول العربية إلى استهلال محادثات سلام برئاسة السودان في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. بيد أن عملية السلام توقفت بعد جولتين من المحادثات في الخرطوم، حيث وضع كلا الجانبين شروطا مسبقة لاستئناف المفاوضات.

١٣ - ورغم أن توسع سيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية خارج مقديشو كان سلميا إلى حد بعيد (في أغلب الحالات، سقطت مدن في يد اتحاد المحاكم الإسلامية دونما قتال أو بأقل قدر من المقاومة)، فقد تسبب مناخ عدم اليقين وخطر نشوب صراع في تشرد كبير للسكان المدنيين في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٦. فقد فر ما يقارب ٠٠٠ ٣٢ فرد إلى مخيمات اللاجئين في كينيا، أغلبهم في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، مع اتساع سيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية على أراضي جنوب الصومال.

١٤ - وجاءت الفترة بين ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وأوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لتشهد طرد اتحاد المحاكم الإسلامية الذي أحكم سيطرته على ١٨ من المقاطعات الإدارية للبلد على يد القوات العسكرية للحكومة الاتحادية الانتقالية وإثيوبيا.

١٥ - وانسحبت فلول قوات اتحاد المحاكم الإسلامية إلى القطاعات الجنوبية لراس كامبوني وأفمادو في جوبا السفلى، حيث قاتلت تحالف الحكومة الاتحادية الانتقالية وإثيوبيا. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها وجهت ضربة جوية إلى مَن يُشتبه بأنهم إرهابيون مرتبطون بتنظيم القاعدة ويُعتقد أنهم كانوا يحاربون إلى جانب قوات اتحاد المحاكم الإسلامية بالقرب من أفمادو. ويفيد مراقبو حماية الأطفال أن هذه الضربات الجوية أدت بدورها إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين، ومن بينهم أطفال. وفي الوقت نفسه، أعلنت الحكومة الاتحادية الانتقالية إغلاق حدود الصومال لأسباب أمنية، ودعت المجتمع الدولي، ولا سيما الدول المجاورة، إلى المساعدة على إنفاذ هذا الإغلاق. وأفادت التقارير بأن الشيخ شريف الشيخ أحمد، الرئيس السابق للجنة التنفيذية لاتحاد المحاكم الإسلامية، قد سلَّم نفسه للسلطات الكينية في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

١٦ - وبعد سقوط اتحاد المحاكم الإسلامية، بدأ تدهور ما كان يبدو حالة نظام وأمن أوجدها الاتحاد المذكور في مقديشو. فقد عادت حواجز الطرق ونقاط التفتيش، مصحوبة بأعمال اللصوصية والعنف، بالرغم من جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية لتحسين الأمن في العاصمة. وقد عيّن رئيس الوزراء لجنة من ٣٠ عضوا لوضع طرائق تكفل استعادة السلام والاستقرار في العاصمة، ولكن الحوادث العنيفة التي تستهدف القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية دفعت الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى أن تفرض، بموافقة البرلمان، قوانين الطوارئ، وهو ما يسمح للرئيس يوسف بأن يحكم البلد بمراسيم لمدة ثلاثة أشهر.

١٧ - واستمر تفاقم حالة انعدام الأمن بشكل مثير في الصومال مع وقوع هجمات يومية تقريبا بالبنادق والقنابل وقذائف الهاون، ومعظمها يستهدف ضرب العاصمة. وما زالت الحالة الأمنية متقلبة في منطقتي جوبا السفلى ووسط جوبا بالجنوب الغربي، فضلا عن منطقة كيسمايو. كما أدى سقوط اتحاد المحاكم الإسلامية إلى إبراز بعض أشكال التنافس فيما بين العشائر وداخل صفوفها بعد أن كانت مقموعة أثناء وجود الاتحاد المذكور. وأفادت التقارير بوقوع اشتباكات خطيرة مرتبطة بالعشائر في باريدرا (منطقة جِدّو)، وتايغلو (منطقة باكُّول) وفي أماكن أخرى.

١٨ - وأدى الاستياء العام إزاء استمرار وجود الإثيوبيين في الصومال إلى خلق حالة متقلبة، وإلى عقبات بالغة تعوق إيصال المساعدات الإنسانية وتنفيذ عمليات الطوارئ في وسط البلد وجنوبه. وعلى الرغم من ادعاء الحكومة الاتحادية الانتقالية تحقيق انتصارات مشهودة على فلول اتحاد المحاكم الإسلامية، فلا يزال القتال متواصلا، ولا سيما في منطقتي راس كامبوني وباد - مادو. وما برح الأمن، ولا سيما في العاصمة مقديشو، أخطر تحد يواجه الحكومة الاتحادية الانتقالية.

١٩ - وعقب صدور قرار مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧) الذي يأذن للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بإنشاء بعثة في الصومال، تم نشر وحدة أولى أوغندية قوامها ١ ١٠٠ جندي في مقديشو في آذار/مارس ٢٠٠٧. ويُنتظر نشر وحدات أخرى من بوروندي وغانا وملاوي ونيجيريا.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

٢٠ - لا يزال الأطفال يشكلون فئة مستضعفة للغاية في الصومال. فحالتهم التي لا يُسمع لها صوت في الثقافة والمجتمع، فضلا عن الاعتماد التقليدي على عملهم من أجل الحصول على دخل للأسر المعيشية، ومشاركتهم في الدفاع عن العشيرة/الأسرة المعيشية، وبالتالي

الضلوع في الصراع، كل هذا أفضى إلى تعريضهم للاستغلال على المستوى العام، بل في داخل بيوتهم. ومن الفئات المستضعفة بوجه خاص العدد الكبير من الأطفال المشردين الذين يعيشون في ظروف قاسية في مستوطنات المشردين داخليا.

٢١ - وقد تسبب العدد الهائل من الأسلحة الصغيرة غير المشروعة المتوفرة في جميع أنحاء الصومال في حالة يرتكب فيها الجناة المدنيون العنف ضد الأطفال وسط مجتمع تتزايد فيه النزعة العسكرية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت أعمال قتل الأطفال وتشويههم، وكذلك الاغتصاب وغيره من أنماط العنف الجنسي، يرتكبها مدنيون مسلحون لا يرتبطون بالضرورة بالصراع السياسي. ويتطلب الفهم الكامل لأنماط العنف المرتكب ضد الأطفال في الصومال وتحليلها فهما لسهولة توافر الأسلحة في أوساط المدنيين، ولانهيار القانون والنظام، ولمناخ الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال وانتهاك حقوقهم.

٢٢ - وفي عام ٢٠٠٦ وأوائل عام ٢٠٠٧، طرأ تحول ملحوظ على سياق الانتهاكات الجسيمة من مواجهات متقطعة ومعزولة فيما بين العشائر إلى نزاع أكثر انتظاما واتساما بالطابع السياسي، مما أسفر كذلك عن آثار أوضح على الأطفال. وكان التجنيد المتزايد الذي يستهدف الأطفال بالاقتران مع العدد الكبير من الأطفال القتلى والمشوهين نتيجة أعمال القتال السافرة والمتواصلة سمة رئيسية من سمات الصراع بين اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة الاتحادية الانتقالية، وكذلك حالة انعدام الأمن الحالية في جنوب ووسط الصومال.

ألف - منع وصول المساعدات الإنسانية واستهداف العاملين في المجال الإنساني

٢٣ - يمثل منع وإعاقة صول المساعدات الإنسانية التحدي الأخطر أمام فعالية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل على يد أطراف النزاع، فضلا عن إيصال المعونات. لقد تأثر وصول المساعدات الإنسانية بالتصورات المتعلقة باستقلال العاملين في المجال الإنساني عن الجهود الأجنبية المتحيزة دعما لجانب أو لآخر في النزاع الحالي. فعلى سبيل المثال، أشار فريق الرصد المعني بالصومال في تقريره عن تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، (S/2006/913، الفقرة ١٠) إلى وصول طائرة تابعة للخطوط الجوية لجيبوتي إلى مقديشو حاملة أدوية وبزّات عسكرية لاتحاد المحاكم الإسلامية. وأفادت التقارير بأن المعدات توردها حكومة جيبوتي، على الرغم من إنكارها ذلك. وكانت حمولة الطائرة مموهة لتبدو وكأنها شحنة من جمعية الهلال الأحمر في جيبوتي. ومن الواضح أن هذه النوعية من الشحنات يمكن أن تعرض الجهود الإنسانية للخطر مستقبلا، حيث أن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الهامة في الصومال ضعيفة أصلا.

٢٤ - وعلى مدى ما يقرب من عقد من الزمن، لم تحظ مقديشو بما يكفي من الأمن لاستخدامها قاعدة لفريق الأمم المتحدة القطري الذي يعمل من نيروبي. ومن ثم لم يتح للعاملين في تقديم المساعدات الإنسانية الدولية الدخول إلى العاصمة الصومالية لسنوات عدة، مما أفضى إلى نتائج خطيرة بالنسبة لرصد البرامج وتحمل مسؤوليتها. ولأن مقديشو تؤوي ما يقدر بنحو ٢٥٠ ٠٠٠ من السكان المشردين داخليا، فقد نجم عدم الدخول إليها أثر عميق على من هم أكثر ضعفا وأشد احتياجا. وهناك العديد من الأجزاء الأخرى في جنوبي الصومال، ولا سيما مدينة كيسمايو ومناطق أخرى من جوبا السفلى، لم يتح لموظفي الإغاثة الدولية الوصول إليها لبعض الوقت، طوال عام ٢٠٠٦ وحتى تاريخه من عام ٢٠٠٧.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت الحالة الأمنية في الصومال تقلبا مما أدى إلى حالات حظر دورية على السفر الدولي إلى أنحاء أخرى في جنوبي الصومال. ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٦، امتد هذا الحظر ليشمل جوهر في شبيلي الوسطى، وكانت حتى ذلك الحين قاعدة لعمليات العديد من وكالات الأمم المتحدة. وبإيجاز، ففي خلال آب/أغسطس عام ٢٠٠٦، اضطلع بعض موظفي الأمم المتحدة ببعثات ليوم واحد إلى مقديشو في ضوء الشعور الجديد بالسلام والأمن الذي أحدثه انتصار اتحاد المحاكم الإسلامية. ولكن في سياق ازدياد انعدام الأمن في جنوبي الصومال ووسطه خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٧، أُعيد فرض القيود على السفر، ولا يزال مجتمع المساعدات الإنسانية الدولي عاجزا عن الوصول إلى جزء كبير من هذه المنطقة.

٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فما برحت أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال تمثل مشكلة خطيرة على مدى سنوات عدة بالنسبة لوكالات المعونة التي تحاول إيصال الأغذية والإمدادات الأخرى. وقد أسفرت موجة من أعمال اختطاف السفن قبالة السواحل الصومالية في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك احتجاز سفينتين تعاقد عليهما برنامج الأغذية العالمي، عن جعل النقل البحري إلى الصومال محفوفا بخطر جسيم مما اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى استخدام الطرق البرية لنقل الأغذية من ميناء ممباسا في كينيا. وتفيد التقارير بأن أعمال القرصنة البحرية شهدت انخفاضا ملحوظا أثناء سيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية على جانب كبير من جنوبي الصومال. وفي شباط/فبراير (٢٠٠٧)، اختطفت مرة أخرى سفينة استأجرها برنامج الأغذية العالمي قبالة الساحل الشمالي الشرقي للصومال بعد إنزالها حمولة ٨٠٠ ١ طن من المعونة الغذائية في بوساسو. ومنذ ذلك الحين، يفيد برنامج الأغذية العالمي بمواجهته صعوبات في التعاقد على سفن أخرى من أجل إيصال المعونات الغذائية الضرورية.

٢٧ - كما أسفر إغلاق الحدود الكينية - الصومالية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ عن منع وصول المساعدات الإنسانية. وقدرت التقارير الصادرة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير عدد الأسر المعيشية للمشردين داخليا في مناطق دُبلي، وتبتا، وقوقاني، وهواي الحدودية في مقاطعة جوبا السفلى، بنحو ١٦٠ ١ أسرة. ورغم تلقي العديد من هؤلاء الناس بعض المساعدات الإنسانية، فهم في حاجة عاجلة إلى الخدمات الصحية. وكان المشردون يعبرون إلى كينيا التماسا للمساعدة الطبية، وهو الأمر الممنوع حاليا بسبب إغلاق الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، يُسمح للشحنات الإنسانية بعبور الحدود الكينية إلى الصومال على أساس كل حالة على حدة، مما يثير قلقا بالغا، ولا سيما مع توقع حلول موسم الأمطار الذي يبدأ في نيسان/أبريل.

٢٨ - وفي بداية عام ٢٠٠٧، أفيد عن وقوع العديد من الهجمات على دعاة حقوق الإنسان. وفي ١٤ آذار/مارس، أطلق مهاجمون مجهولون النار في مقديشو على ناشط بارز في مجال حقوق الطفل، هو عيسى عبدي عيسى، رئيس منظمة كيسيما الصومالية المعنية بحقوق الإنسان في كيسمايو فكان أن لقي مصرعه. وقد دعا منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الصومال السلطات الصومالية إلى إجراء تحقيق كامل في هذا الحادث.

٢٩ - وأفادت منظمة غير حكومية بأنه في ١٣ آذار/مارس، سقطت قذيفة هاون في ملعب رياضي كان ساحة لتدريب الأطفال في إطار أحد مشاريعها، مما أسفر عن مقتل طفل وإصابة آخر إضافة إلى المدرب ذاته، وكان أن علقت المنظمة مؤقتا أنشطتها البرنامجية في مقديشو.

باء - قتل الأطفال وتشويههم

٣٠ - خلال عام ٢٠٠٦ وبداية ٢٠٠٧، وقع الأطفال ضحايا العنف المسلح في العديد من مناطق الصومال نتيجة للعديد من الصراعات والمنازعات غير المرتبطة ببعضها البعض التي تشهدها، بما في ذلك الصراع العشائري، والعنف ذو الدوافع السياسية والإجرامية. وبلغ هذا العنف ذروته خلال الأشهر الأربعة التي شهدت قتالا مكثفا من أجل السيطرة على مدينة مقديشو في عام ٢٠٠٦ (انظر الفقرة ٧ أعلاه)، وأثناء القتال بين اتحاد المحاكم الإسلامية، والحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية في وسط الصومال وجنوبه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛ ثم خلال الاحتكاكات بين مختلف الأطراف في مقديشو منذ مطلع عام ٢٠٠٧.

٣١ - وخلال الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تضرر الأطفال من جراء العنف بشكل مفرط حيث وقع جانب كبير من القتال في الأحياء السكنية من مقديشو. وأشارت تقارير مؤكدة صادرة عن لجنة الصليب الأحمر الدولية/جمعية الهلال الأحمر الصومالي في أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى مقتل ما يربو على ٣٥٠ شخصا في القتال، وتلقى أكثر من ١ ٥٠٠ شخص العلاج في المستشفيات من إصابات ناتجة عن الصراع. ورغم أن مجموع عدد الأطفال الضحايا ليس معروفا، إلا أن التقارير الواردة من منظمات حماية الطفل تشير إلى مقتل أو إصابة أكثر من ٣٠ طفلا في العاصمة خلال هذه الفترة، من بينهم خمسة تأكد مقتلهم في أيار/مايو ٢٠٠٦.

٣٢ - ويفيد مراقبو حماية الطفل بأن الأطفال الذين شاركوا بفعالية في القتال جنوبي الصومال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كانوا من ضحايا ذلك الصراع. كما يفيد المراقبون بأن الأطفال كانوا ضحايا للقتال بشكل غير مباشر خلال هذه الفترة. فعلى سبيل المثال، قُتل في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر أحد أطفال الشوارع وعمره ١١ عاما جراء قنبلة أُفيد بأن قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية فجرتها في دوساماريب.

٣٣ - ويتصاعد العنف في مقديشو منذ وصول القوات الإثيوبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ حيث تقع هجمات شبه يومية تستهدف قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية، ويعقبها رد من هذه القوات. وكثيرا ما يقع المدنيون ضحايا بين أقواس النيران المتبادلة، ولا سيما المشردون داخليا المقيمون في المستوطنات القريبة من المباني العسكرية أو الحكومية. وأفاد مراقبو حماية الطفل بوقوع حالات إصابة أو قتل للأطفال نتيجة إطلاق النار والقصف العشوائيين، حيث يُحصرون في منازلهم أو في الشارع أو في المركبات أو أثناء عودتهم سيرا من المدرسة. وتتراوح أعمار الضحايا من الأطفال بين سبعة أشهر و ١٨ عاما. وفي شباط/فبراير، تأكد وقوع حادثتين من هذا النوع: وفاة فتاة في السادسة عشرة من جرّاء إصابتها بمتفجرات قيل بأن القوات الإثيوبية أطلقتها وكذلك فتاة في الرابعة عشرة أصيبت بجروح بالغة في منزل أسرتها بحيّ هودان في مقديشو بقذيفة هاون أطلقتها القوات الإثيوبية.

٣٤ - وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أفادت منظمة غير حكومية بأنه منذ بداية العام، أُدخل ما يزيد على ٤٣٠ من جرحى الحرب اثنين من مستشفيات مقديشو الثلاثة. وفي شباط/فبراير وحده، أُدخل أكثر من ٢٠٠ جريح، من بينهم ما لا يقل عن ٣٠ امرأة و ٢٤ طفلا، مستشفى جيسالي الذي تديره جمعية الهلال الأحمر الصومالي، ومستشفى مدينة. ولا تزال من غير المؤكد تحديد الخسائر في الأرواح، التي تقدر بالعشرات. ونتيجة لنقص سبل

النقل، لا يتمكن بعض المشردين داخليا ممن يصابون في هذه الهجمات حتى من الوصول إلى المستشفى.

٣٥ - وبالإضافة إلى النزاع في مقديشو، كان الأطفال ضحايا القتل والتشويه كنتيجة مباشرة لسهولة توافر الأسلحة الصغيرة في الصومال ومن شأن المشاجرات الشخصية، أو الخلافات على الأسعار، أو النزاعات العشائرية، أو النزاعات على الأراضي، أو غير ذلك من عوامل الاحتكاك أن تُفضي إلى العنف، وكثيرا ما يقع الأطفال ضحية للنيران المتبادلة. ولا يزال ما ترتكبه الجماعات العشائرية من العنف المعمم لأسباب إجرامية أو لدواعي الثأر، منتشرا في مناخ يتسم بالإفلات من العقاب.

٣٦ - وكما أسفرت النزاعات بسبب القات (وهو ورق أخضر يمضغه الرجال البالغون في الصومال لأثره المخدر) الذي يقوم بجلبه وبيعه النساء والأطفال بالدرجة الأولى، عن عدد كبير من عمليات قتل الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتمثل صناعة القات تجارة تبلغ قيمتها ٣٠٠ ٠٠٠ دولار يوميا، وتسيطر عليها في المقام الأول الجماعات المسلحة، وأمراء الحرب، وكبار رجال الأعمال.

٣٧ - ونتيجة للعوائق الأمنية وصعوبات الدخول، لا يُفاد عن حوادث الألغام الأرضية بشكل منتظم، وقلما تُصنف الإحصاءات حسب العمر. وأكثر الحوادث شيوعا هي التي تتسبب فيها الذخائر غير المنفجرة وغيرها من المتفجرات المتخلفة عن الحرب. فعلى سبيل المثال، ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، جُرح طفلان وأُصيب ثالث في حادث سببته ذخائر غير منفجرة في بوركو، ''صوماليلاند''. كما سُجل منذ اندلاع الصراع في جنوبي الصومال ما لا يقل عن ثلاثة حوادث أدت إلى قتل وجرح أطفال كانوا يلعبون بذخائر غير منفجرة، بما في ذلك حادث وقع في آب/أغسطس ٢٠٠٦ في كونغو بالقرب من جوهر، وأُصيب فيه طفل يبلغ من العمر أربعة أعوام إصابة قاتلة، كما جُرح ثلاثة من إخوته، عندما كانوا يلعبون بقنبلة يدوية.

جيم - تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة

٣٨ - من التحديات المتعلقة بالتصدي لتجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المقاتلة أن هذه الممارسة تضرب بجذورها في الثقافة الصومالية. ويُنظر إلى الغلمان ممن تجاوزوا الخامسة عشرة على أنهم بالغون وبالتالي فإن حملهم للأسلحة يعد أمراً مقبولاً. وبالإضافة إلى هذا، وبالنظر إلى الهيكل البدوي العشائري للحياة الصومالية التقليدية، فقد ساد التوقع أن يتولى الصبيان الدفاع عن ممتلكات الأسرة أو العشيرة منذ سن مبكرة. ومن ثم انتشر استخدام الأطفال في الصراعات لدرجة بات من الصعب إنكارها. وعلاوة على ما سبق، فإن

ما يتعرض له الأطفال من تشريد، وتخل، وإهمال، وتيتم، وبؤس، جعل كثيراً من الأطفال، وخاصة من يعيش منهم ويعمل في الشوارع، عرضة بشكل خاص للتجنيد.

٣٩ - وتشير التقارير إلى أن تجنيد الأطفال زاد بصورة ملحوظة في عام ٢٠٠٦ بسبب الصراع الذي دار في مقديشو بين اتحاد المحاكم الإسلامية وجماعات أمراء الحرب المنتمين إلى التحالف من أجل إعادة السلام ومكافحة الإرهاب، فضلا عن الصراع المحتدم في مختلف أنحاء وسط وجنوبي الصومال بين اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة الاتحادية الانتقالية. وليس من السهل تقدير العدد الإجمالي للأطفال الذين تم تجنيدهم أو إشراكهم في أعمال القتال، حيث لا يوجد نظام لتسجيل المواليد في الصومال، ومما يصعب معه تحديد سن مراهق أو شاب من المنخرطين في إحدى الجماعات المسلحة.

٤٠ - وبالإضافة إلى تقارير شهود العيان الواسعة النطاق التي تفيد بوجود أطفال لا تتجاوز أعمارهم ١١ عاماً عند نقاط التفتيش وفي المركبات التابعة لمختلف أطراف الصراعات في مقديشو خلال عام ٢٠٠٦، فقد أجرى مراقبو حماية الأطفال مقابلات مع ١٤ صبيا من الناشطين في خدمة اتحاد المحاكم الإسلامية والجماعات المسلحة. وتشمل المعلومات الأدق المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود ما يلي:

(أ) في منتصف عام ٢٠٠٦، وفي مقديشو تحديدا، قامت الجماعة المسلحة لأمراء الحرب بقيادة عبدي قيبديد وموسى سعدي يالاهاو بتجنيد أطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٣ عاماً. وأفيد أيضاً عن انخراط أطفال لا تتجاوز أعمارهم ٧ سنوات في صفوف الجماعات المسلحة غالغادود في دوساماريب؛

(ب) وفقاً لما ذكره مفوض الولاية الشمالية الشرقية في كينيا، تم تجنيد الشباب من المقاطعة الشمالية الشرقية لكينيا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٦ على أيدي جماعات مسلحة تستعد للقتال في الصومال. وتفيد التقارير بأن الشباب كانوا يعبرون الحدود إلى الصومال خلال تلك الفترة للمشاركة في جهاد أعلنته اتحاد المحاكم الإسلامية؛

(ج) يتحمل اتحاد المحاكم الإسلامية مسؤولية الأعداد الضخمة للأطفال الذين جرى تجنيدهم حديثاً خلال الجزء الأخير من عام ٢٠٠٦. فباسم الجهاد الذي سبق وأن أعلنوه على الجيوش الإثيوبية التي يُدعى بوجودها على الأراضي الصومالية، صار تحديد المجندين الجدد وتدريبهم إحدى الأولويات. وهكذا جاهر اتحاد المحاكم الإسلامية علناً بعزمه التجنيد من المدارس، وعيَّن الشيخ فؤاد محمد خلف مسؤولاً عن تدريب الطلاب تحقيقاً لهذا الغرض. وتضاعَفَ تجنيد الأولاد والبنات من المدارس في مقديشو وأماكن أخرى في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٦. ودعي نظار العديد من المدارس هناك لحضور اجتماعات في أيلول/

سبتمبر ٢٠٠٦، طلِب فيها من كل منهم الالتزام بإرسال حصة تتراوح بين ٣٠٠ و ٦٠٠ تلميذ مراهق إلى برنامج للتدريب العسكري تصل مدته إلى ستة أشهر؛

(د) تتوفر دلائل فوتوغرافية هامة مستقاة من مصادر صحفية موثوقة، بل ويكون مصدرها أحياناً الجماعات المسلحة نفسها، وتبين استخدام الأطفال في القوات المسلحة في الصومال. فعلى سبيل المثال، توضح صورة التُقطت في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ طفلاً يرتدي زياً عسكرياً كاملاً ويحمل بندقية هجومية، ويشارك في إجراءات مصادرة اتحاد المحاكم الإسلامية للقات في مقديشو. ويبلغ عمر الطفل على أكثر تقدير ١٣ عاماً. وكما أظهرت صور من مظاهرة مناهِضة لبعثة دعم السلام في الصومال التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ونظمت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في مقديشو ثم عُرِضت على الموقع الرسمي لاتحاد المحاكم الإسلامية على الإنترنت، أطفالاً بدا أن عمرهم نحو خمس سنوات وهم يرتدون الزي العسكري الكامل ويحملون بنادق هجومية. وفي إحدى الصور، يظهر مع الأطفال إنداكاد، وهو أحد أمراء الحرب البارزين المتحالفين مع اتحاد المحاكم الإسلامية من مِركا. وفي نفس اليوم، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عُرِض على الموقع المحلي للأخبار عدد من الصور لمراهقين يرتدون الزي المدرسي ويحملون بنادق هجومية ويتظاهرون ضد الجيوش الأجنبية الآتية إلى الصومال. وهناك صورة يرجع تاريخها إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ يظهر فيها شباب صوماليون جندتهم الحكومة، ومنهم غلمان، تقدر أعمارهم بنحو ١٦ عاما كحد أقصى، وكانوا مصطفّين في تشكيل عسكري بأحد معسكرات التدريب الأمامية بالقرب من ماناس، على بعد ٣٠ كيلومتراً جنوب غرب بايدوا؛

(هـ) تُظهر عدة تقارير أطفالاً بين المصابين أو القتلى التابعين لاتحاد المحاكم الإسلامية في القتال الذي اندلع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وأفاد أحد موظفي الأمم المتحدة في بايدوا بأن ابنه البالغ من العمر ١٢ عاماً تم تجنيده من إحدى مدارس مقديشو على أيدي اتحاد المحاكم الإسلامية وأحضروه إلى جبهة دينوناي (٢٠ كيلومتراً شرق بايدوا) في أواخر كانون الأول/ديسمبر. وقد لقي العديد من زملاء الصبي في الصف الدراسي مصرعهم في القتال.

٤١ - وفي أعقاب القتال الذي اندلع بين الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية في كانون الأول/ديسمبر، وردت تقارير من مراقبي حماية الأطفال عن أطفال كانوا قد حاربوا مع الاتحاد واعتُقِلوا على أيدي الحكومة الاتحادية الانتقالية. وجاءت تقارير عن أطفال هربوا من منازلهم، وعن مقاتلين أطفال مصابين بجراح يهربون من المستشفيات خشية

انتقام الحكومة الاتحادية الانتقالية. وقد حثت اليونيسيف الحكومة الاتحادية الانتقالية على أن تضمن حماية أي أطفال اشتركوا في أعمال القتال مع إعادتهم إلى أُسرهم. وأكدت الحكومة الاتحادية الانتقالية التزامها بتحقيق تلك الغاية. وبحلول منتصف كانون الثاني/يناير، كانت تقارير قد وردت من بعض مراقبي الحماية عن إطلاق الحكومة الاتحادية الانتقالية سراح أطفال على صلة باتحاد المحاكم الإسلامية على الرغم من صعوبة تأكيد تلك التقارير نظرا لتعذر سُبل الوصول إلى مراكز الاحتجاز.

٤٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، زار مقديشو أحد كبار المسؤولين بالأمم المتحدة حيث عاين بنفسه أطفالا دون سن الـ ١٨، يرتدون الزي العسكري الموحد ويقومون بدوريات بالمطار. وبعدها اعترفت الحكومة الاتحادية الانتقالية بوجود أطفال في صفوفها العسكرية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، حضر وزراء الصحة والنهوض بالمرأة وشؤون الأسرة بالحكومة الاتحادية الانتقالية مؤتمراً في باريس حيث جرى تأييد التزامات باريس لحماية الأطفال من التجنيد أو الاستخدام بصورة غير مشروعة من جانب قوات أو جماعات مسلحة. وطلب هؤلاء الوزراء المساعدة من المجتمع الدولي للتصدي لمشكلة الأطفال المجندين في القوات المسلحة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية.

٤٣ - وقد ورد تقرير من مراقب حماية الأطفال عن تجنيد قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في بونتلاند أطفالا في كانون الثاني/يناير. ثم نقلت الأمم المتحدة بعد هذا قلقها فيما يتعلق بتجنيد الأطفال إلى السلطات في بونتلاند التي تعهدت بمنع حدوث تلك التصرفات.

دال - العنف الجنسي

٤٤ - أفاد مراقبو حماية الأطفال وقوع أكثر من ٤٠ حالة اغتصاب لأطفال في عام ٢٠٠٦، ويقال إن أقل من نصفها اقترفته أطراف في الصراع. ولم يتسم القتال في مقديشو وفي غيرها من المدن الجنوبية بالعنف الجنسي ضد أفراد السكان المدنيين. بيد أن النساء والفتيات صرن أكثر استضعافاً في مواجهة العنف الجنسي بفعل التشريد، والبؤس، وانهيار سيادة القانون، وهي عوامل تفاقمت حدتها بفعل الصراع.

٤٥ - ولم يحدث إبلاغ عن وقوع اغتصاب أو عنف جنسي ارتكبه أعضاء الجماعات المسلحة أو الجنود في خلال القتال. وتفيد التقارير باتخاذ اتحاد المحاكم الإسلامية تدابير من شأنها تحسين الوضع الأمني في مقديشو وفي مواقع أخرى. وقد انتهى كثير من النشاط الإجرامي الذي أقدم عليه - دون خشية من عقاب - الجنود التابعون لأمراء الحرب السابقين، ما بين الابتزاز عند نقاط التفتيش إلى اغتصاب النساء في مخيمات المشردين داخلياً، عندما سيطر اتحاد المحاكم الإسلامية على أغلب أنحاء جنوب ووسط الصومال حيث أفادت

النساء بشعورهن بأنهن بمأمن من التهجم عليهن في شوارع المدينة في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى لسنوات طويلة.

٤٦ - وفي عام ٢٠٠٧، عادت حالة انعدام الأمن والنشاط الإجرامي إلى الارتفاع من جديد في جنوبي الصومال ووسطها، وأضحى مراقبو الحماية يبعثون من جديد ببلاغات تفيد بحدوث حالات اغتصاب وقتل وابتزاز وتعذيب عند نقاط التفتيش التي تسيطر عليها الميليشيات المحلية. وهناك عدة تقارير عن فتيات تعرضن للاغتصاب عند نقاط التفتيش، أو داخل مجتمعاتهن المحلية. وبسبب عدم سيطرة الحكومة وافتقار سيادة القانون إلى الطابع المؤسسي، فإن مرتكبي هذه الانتهاكات عادة ما يفلتون من العقاب.

٤٧ - ويعد العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، ولا سيما في حالات تشريد السكان داخلياً، ظاهرة معترفا بها في شتى أنحاء الصومال، وكثيرا ما يفلت مرتكبو مثل تلك الجرائم من العقاب. وغالبا ما كانت آليات العدالة التقليدية والمجتمعية تقترح الحلول، مثل دفع الدية من جانب الجاني أو عشيرته لأسرة الضحية، أو حتى زواج الضحية من الجاني. ويعد الزواج المبكر والزواج بالإكراه أيضاً من الأعراف المتأصلة في صميم الثقافة الصومالية، مما يجعل الفتيات الصغيرات أكثر عرضة بالذات للاغتصاب والعنف الجنسي. وشملت بعض حالات الاغتصاب التي تم الإبلاغ عنها خلال عام ٢٠٠٦ فتيات لا تتجاوز أعمارهن ١١ عاماً. ويعتبر العنف المترلي الموجه ضد النساء والفتيات على وجه الخصوص مشكلة ملموسة.

٤٨ - كما كشفت الأبحاث التي أجرتها اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الاستجابة التقليدية للعدالة بالنسبة للأطفال في صوماليلاند، عما يساور كثيرا من المجتمعات المحلية من الانشغال إزاء حالات الاغتصاب الجماعي التي يرتكبها الشباب ضد الفتيات. وتستجيب العدالة التقليدية والمجتمعية، وفقا للتقارير، لتلك الحالات بطريقة تكاد تكون متطابقة لما تستجيب به إزاء حالات الاغتصاب التي يرتكبها شخص واحد.

٤٩ - وكان من الحوادث المحددة المبلّغ عن وقوعها ما يلي:

(أ) في ٢٢ شباط/فبراير تعرّضت فتاتان للاغتصاب في قرية لبمار لكسدان بمقاطعة ميركا بمنطقة شبيلي السفلى عندما تم اختطاف مركبة النقل المدنية التي كانت تقلهما أمام نقطة تفتيش على يد ميليشيات غير معروفة؛

(ب) في ٢٣ شباط/فبراير، اغتصبت فتاة على يد فرد معروف جيدا ينتمي إلى إحدى الميليشيات؛

(ج) في ٢٤ شباط/فبراير أقدم رجال غير معروفين على اغتصاب فتاة في الثانية عشرة في بايدوا.

هاء – الهجمات على المدارس والمستشفيات

٥٠ – لم تكن الهجمات على المدارس والمستشفيات من الخصائص البارزة للصراع في الصومال. إلا أنه وسط الصدامات التي وقعت في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كان التحالف من أجل إعادة السلام ومكافحة الإرهاب هو الجاني الرئيسي في الهجمات التي تعرضت لها حافلة مدرسية ومستشفى في سياق الأحداث التالي بيانها:

(أ) في شباط/فبراير ٢٠٠٦، هاجم مسلحون موالون لأحد أمراء الحرب المشاركين إلى جانب التحالف في الصراع – حافلة مدرسية تُقل أطفالاً في وسط مقديشو. وتم الاستيلاء على الحافلة إلا أنه أُطلِق سراح الأطفال دون إلحاق أي أذى بهم. غير أن بعض الأطفال أصيبوا بجراح من جراء محاولتهم الهروب عبر نوافذ الحافلة فكان أن سقطوا منها، وقد أثار الحدث موجة عارمة من السخط العام؛

(ب) في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، وفي انتهاك سافر للقانون الإنساني الدولي، احتل مقاتلون من الجماعات التابعة لأحد أمراء الحرب هو موسى سعدي يالاهو، وهو عضو في التحالف، مستشفى كبيراً تديره لجنة الصليب الأحمر الدولية وجمعية الهلال الأحمر الصومالية في شمالي مقديشو، وهي أحد مرفقين يقدمان المساعدة الطبية بالمجان لضحايا الحرب. وقد تم إجلاء أغلب المرضى خلال ساعات الصباح ولكن أُعيقت العمليات الطبية على الرغم من مناشدات لجنة الصليب الأحمر الدولية وجمعية الهلال الأحمر الصومالي. واستمر الاحتلال عدة أيام إلى أن قام اتحاد المحاكم الإسلامية في النهاية بإخراجهم في سياق استيلائه على العاصمة.

واو – حالات الاختطاف

٥١ – يتم الاختطاف في الصومال، بشكل عام طلبا للفدية. ويشير تقرير حالة عن حقوق الإنسان صدر عن منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع (أوكسفام) في عام ٢٠٠٥ أن الأشخاص الذين يعتَقد في وجود أقارب لهم خارج البلاد هم أكثر الأهداف عرضة للاختطاف. إلا أن عمليات الاختطاف بأنواعه ترتبط أحياناً كذلك بالمنازعات بين العشائر أو بالمناورات السياسية.

٥٢ – في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، اختُطِف صبيان يبلغان من العمر ١٢ و ١٣ عاماً في حادثتين منفصلتين ترتبطان بالقتال الدائر بين التحالف واتحاد المحاكم الإسلامية في مقديشو.

وكان الاثنان من أبناء زعماء دينيين مرموقين يرتبطان بمحاكم الشريعة. وفي كلتا الحالتين، طُلِبت فدية، إلا أن الطبيعة السياسية للواقعتين وارتباطهما بالقتال كانت واضحة. وقد أطلقت الجماعات المسلحة التابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية سراح الصبيين دون إلحاق أي أذى بهما، وتم في إحدى الحالات تسليم المسؤولين إلى الشرطة. وكان رد فعل الجمهور والإعلام لعمليات الاختطاف هذه ملحوظاً وقوبلت بحالة من السخط العام في مقديشو. ويبدو أن ضغط الجمهور أسهم في انتهاء كلتا الواقعتين بسلام.

٥٣ - يقع عدد من مستوطنات المشردين داخلياً في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' على أراضٍ خاصة وتفيد التقارير بلجوء أصحابها إلى اتخاذ تدابير قسرية متنوعة، منها اختطاف الأطفال من أجل إرغام الوالدين على دفع الإيجار.

رابعا - الحوار وخطط العمل الرامية إلى التصدي لانتهاكات حقوق الطفل

٥٤ - في بداية عام ٢٠٠٦، أُنشئ في نيروبي فريق عمل من الوكالات الإنسانية المعنية بقضايا الحماية في الصومال وفقا لنهج التجمع العالمي الذي تتبعه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وينصب اهتمام الفريق على تنسيق أعمال الدعوة المشتركة والتصدي للاتجاهات السلبية في المجال الأوسع لحماية المدنيين، مع التركيز بخاصة على النساء والأطفال والمشردين داخليا وغيرهم من الفئات المستضعفة. وأُنشئ على غرار هذا الفريق مجموعات الحماية في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' بالإضافة إلى فريق عامل اقتُرح إنشاؤه من وكالات الحماية العاملة في مقديشو. كما أُنشئ في نيروبي فريق فرعي، لرصد الحماية يضم أيضا فرقة العمل المعنية بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، لوضع آلية تتسم بقدر أكبر من المنهجية لرصد الانتهاكات التي تتعرض لها ظروف الحماية، وخاصة انتهاكات حقوق الطفل المحددة في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

٥٥ - وتمحورت أعمال الدعوة المشتركة حول خطة للدعوة وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام ٢٠٠٦. وتركز استراتيجية الدعوة على سبل وصول المساعدة الإنسانية وتقيُّد جميع الأطراف في الصومال بمبادئ العمل الإنساني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وستكون أهم الأطراف المستهدفة بجهود الدعوة هذه هي مختلف المؤسسات الحكومية القائمة في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' وفي وسط الصومال وجنوبه، وخاصة الحكومة الاتحادية الانتقالية، وكذلك الجهات المانحة والأطراف المعنية في الصومال. كما ستوجه جهود الدعوة المشتركة التي سيقودها منسق الشؤون الإنسانية إلى فئات من بينها الزعماء التقليديون ووسائل الإعلام والقيادات الدينية.

٥٦ - ويعد الشركاء المعنيون برصد حماية الأطفال، وكلهم منظمات غير حكومية صومالية تعمل في إطار شراكة مع اليونيسيف، أعضاء في الشبكات الإقليمية لحماية الأطفال وهم يبلغونها عن وقوع الانتهاكات. وتتخذ الشبكات قراراتها على الصعيد الإقليمي بشأن الكيفية التي يمكن أن تتصدى بها لأبشع حالات الانتهاكات. وكثيرا ما يتخذ التصدي لها شكل الدعوة على صعيد الحكومات المحلية بل وفي بعض الأحيان بين صفوف مرتكبي تلك الانتهاكات. وبإمكان المنظمات غير الحكومية الأخرى الأعضاء في تلك الشبكات التدخل أحيانا بتوفير الخدمات للناجين من هذه الانتهاكات.

٥٧ - وقد دعمت اليونيسيف أنشطة الدعوة المستمرة من خلال البث الإذاعي لمناشدة أطراف النزاع أن تحترم حقوق الأطفال والمدنيين الآخرين، وأن تمتنع عن استخدام الأطفال في الصراع. ومع ما أفيد به بأن رد الفعل الجماهيري على قتل وتشويه الأطفال خلال النزاع لا يزال قويا حسبما قيل، جاء رد فعل وسائل الإعلام قويا بنفس القدر، ولكن الأطراف المتحاربة لم تمتنع عن تبادل إطلاق النار والقصف بصورة عشوائية في المناطق السكنية من المدينة.

٥٨ - وساعدت اليونيسيف المنظمات غير الحكومية الصومالية على تنظيم جلسات للإعلام والدعوة مع برلمانيين من الحكومة الاتحادية الانتقالية، وفي عام ٢٠٠٦ مع أعضاء بارزين من اتحاد المحاكم الإسلامية، مع التركيز بخاصة على لا مشروعية استخدام الأطفال في النزاعات بمقتضى القانون الجنائي الدولي، وكذلك على مسائل أخرى في مجال حماية الأطفال.

٥٩ - ودرّبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مجموعة من ٣٦ مراقبا متخصصا في مجال الحماية يمثلون ١٨ منظمة غير حكومية محلية على مبادئ ومنهجيات رصد الحماية. ويعد هؤلاء المراقبون تقارير منتظمة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع في الصومال، مع التركيز بخاصة على انتهاكات حقوق المشردين داخليا بمن فيهم الأطفال المشردون داخليا.

٦٠ - وتم خلال الفترة ما بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إيفاد عدة بعثات اضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري إلى مقديشو للتشاور مع قيادة اتحاد المحاكم الإسلامية. وخلال أولى هذه الزيارات أُثيرت مسألة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، فيما أفيد عن وقوع عدة حوادث طالت الأطفال وأدت إلى مصرع طفل واحد على الأقل في الأشهر الأخيرة. وقد تعهد اتحاد المحاكم الإسلامية شفويا بضمان معالجة مسألة الذخائر غير المنفجرة. وخلال زيارة البعثة الثانية، أثار ممثلو فريق الأمم المتحدة القطري، ومن ضمنهم منسق الشؤون الإنسانية، مع اتحاد المحاكم الإسلامية مسألة تجنيد الأطفال. ومرة أخرى، جاء

رد الفعل إيجابيا من جانب الاتحاد حيث اعترف بضرورة وضع حد لتجنيد الأطفال، لكن لم تَلُح أي قرائن تدل على اتخاذ إجراءات في هذا الشأن.

٦١ - ورغم أن الصومال من الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل، لكنها لم تصادق بعد على هذا الصك. وقد اتخذت اليونيسيف بعض المبادرات الأولية لدى الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن موضوع المصادقة على الاتفاقية، بما في ذلك بعض أعمال التوعية بمضمونها في صفوف البرلمانيين. لكن بالنظر إلى المستجدات التي طرأت في عام ٢٠٠٦، والهشاشة البالغة التي اتسمت بها الحكومة الاتحادية الانتقالية في عام ٢٠٠٧، فقد تم تعليق هذه العملية رهنا بمزيد من الاستقرار والوضوح.

٦٢ - ويأمل الفريق القطري في عام ٢٠٠٧ أن يوجه ما يقوم به من أنشطة في مجال الدعوة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية نحو إمعان النظر في قضايا حقوق الطفل كما هي مجسدة في الإسلام، مع توجيه نداء لاحترام الواجب الإسلامي الذي يفرض على الجميع حماية الطفل. ومن المرجح أن يتم هذا الأمر بالتعاون مع العلماء المسلمين والجماعات الإسلامية من البلدان الإسلامية الأخرى في المنطقة ومن أماكن أخرى.

٦٣ - ودعمت اليونيسيف في شباط/فبراير ٢٠٠٧ مشاركة الحكومة الاتحادية الانتقالية في المؤتمر المعني بتعهدات باريس (انظر الفقرة ٤٢ أعلاه). وعقب هذا المؤتمر، عرضت اليونيسيف دعمها على الحكومة الاتحادية الانتقالية في وضع برنامج عمل بشأن تسريح الأطفال من القوات المسلحة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية ومنع تجنيد الأطفال في المستقبل. و لم تتلق اليونيسيف بعد أي رد على هذا العرض.

خامسا - متابعة الانتهاكات والبرامج المعدّة للتصدي لها

٦٤ - خلال الجزء الأخير من عام ٢٠٠٥ وفي أيار/مايو ٢٠٠٦ وآذار/مارس ٢٠٠٧، نظمت اليونيسيف والمنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي (فرع منظمة أوكسفام في هولندا) دورات تدريبية لقرابة ٥٠ شخصا من المجموعة الحالية للمنظمات العاملة في مجال حماية الأطفال. وتَركَّز التدريب على الخلفية التي يستند إليها قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وعلى متطلبات الإبلاغ والعناصر الأمنية اللازمة لسلامة المعلومات وتنظيمها والتصرف فيها. كما شدّدت الدورات التدريبية على أهمية جهود الدعوة المشتركة التي تقوم بها الشبكات والمنظمات المعنية بحماية الطفل.

٦٥ - كما نُظمت دورات تدريبية إعلامية في عام ٢٠٠٦ لأفراد اختيروا من الإذاعات المنتشرة في جميع مناطق الصومال، بغرض التشجيع على الإبلاغ الصحيح عن انتهاكات

حقوق الطفل والترويج لفهم أوسع لمغزى هذه الجرائم في سياق القانون الدولي. وفي نيروبي أنشأت اليونيسيف ووكالات مجموعة حماية الأطفال قاعدة بيانات لتخزين ومعالجة المعلومات المجمّعة وتنظيمها. ويمكن لعدد محدود من الوكالات المتخصصة في مجال الحماية الدخول إلى قاعدة البيانات هذه التي ستشكل قاعدة المعلومات لأنشطة الدعوة المنفذة مستقبلا.

٦٦ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، نظمت اليونيسيف دورات تدريبية بشأن العنف الجنسي والجنساني لصالح فريقها المؤلف من أنصار الطفل الذين يعملون على الصعيد المجتمعي في جميع أنحاء الصومال، وكذلك لصالح موظفين آخرين من منظمات غير حكومية معنية. وكانت الغاية من هذا التدريب تعزيز مهارات العاملين في مجال الحماية لتعبئة جهود المجتمعات من أجل حماية الأطفال من العنف الجنسي والجنساني بالأشكال العديدة التي يتجلى بها في الصومال. وأعقب ذلك حلقة عمل بشأن تقديم الخدمات والإحالة في هرغيسا بصوماليلاند عند نهاية العام، وسيحتل مجال العنف الجنسي والجنساني مكانة الأولوية في أنشطة الدعوة ووضع البرامج لوكالات الحماية في عام ٢٠٠٧. كما يقوم المدافعون في اليونيسيف عن حماية الطفل بتعبئة المجتمعات المحلية بشأن طائفة متنوعة من قضايا حماية الطفل في جميع أرجاء الصومال.

٦٧ - وتدعم اليونيسيف حاليا أنشطة بناء القدرات في مجال الدعم النفسي والاجتماعي وتقديم الخدمات لصالح المنظمات غير الحكومية المحلية والمدرِّسين والعاملين في قطاع الصحة في أنحاء الصومال كافة.

٦٨ - وقد حُددت أنشطة الدعوة لمنع تجنيد الأطفال فضلا عن الجهود البرنامجية المتكاملة لتلبية احتياجات الأطفال المرتبطين بالنزاع المسلح خلال عام ٢٠٠٦ في استراتيجية أعدتها اليونيسيف لفترة السنوات الخمس المقبلة. ويولي فريق الأمم المتحدة القطري دعمه لهذه الاستراتيجية لاستخدمها منطلقا لاتخاذ إجراءات عملية وكوسيلة لحشد الموارد. وهي تستهدف مواءمة الجهود المناهضة لتجنيد الأطفال مع البرامج الجارية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات أخرى في مجال التسريح وإصلاح قطاع الأمن، وكذلك للتوعية بقضية تجنيد الأطفال على صعيد المجتمعات المحلية.

٦٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، دعمت اليونيسيف دورة تدريبية في مجال التوعية بمخاطر الألغام لصالح مركز أعمال مكافحة الألغام في بونتلاند. وتُستخدم مواد التوعية بمخاطر الألغام في أندية المدارس وسوف يجري استخدامها في عام ٢٠٠٧ في برامج التعبئة

المجتمعية في المناطق المعنية من البلد. وستُنظم عمليات تدريب أخرى في مجال التوعية بمخاطر الألغام في عام ٢٠٠٧.

سادسا – التوصيات

٧٠ – يساورني قلق بالغ إزاء استمرار إعاقة وصول المساعدة الإنسانية في الصومال، وخاصة في منطقتي الوسط والجنوب، بالنسبة للهيئات الدولية والوطنية العاملة في مجال حماية الأطفال، وما يترتب عن ذلك من تبعات خطيرة في ما يخص برامج حماية الأطفال، بما في ذلك إنشاء الآلية المعنية بالرصد والإبلاغ المنتظمين عن الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال، وأدعو جميع أطراف النزاع إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال دون إعاقة وفي ظروف آمنة، مع العلم أن عدم الامتثال لذلك يعتبر انتهاكا جسيما لحقوق الأطفال. وأحث بشدة جميع الأطراف على تيسير مرور قوافل المعونة الإنسانية بحرّية، واحترام الطابع الإنساني الصِّرف لهذه المعونة وحيادها، واحترام علامات ورموز المنظمات الإنسانية دون تمييز، علما بأن عدم القيام بذلك يعرض حياة العاملين في الشؤون الإنسانية لخطر جسيم.

٧١ – وأناشد الحكومة الاتحادية الانتقالية الدخول في عملية مصالحة حقيقية مع جميع الفصائل الموجودة داخل البلد من أجل إقامة حكومة ومؤسسات حكومية تكفل استتباب السلم والأمن والاستقرار مع إتاحة السُبل لتنمية الصومال وإعماره. وأحث جميع الأطراف المعنية بعملية المصالحة على ضمان أن تعكس المفاوضات الجارية والاتفاقات التي يحتمل أن تتمخض عنها بصورة صريحة الاعتبارات والأحكام المتعلقة بحماية الأطفال، وتدبير كفالة ما يكفي من الموارد والاهتمام بالأطفال في برامج إعادة التأهيل والتعمير في فترة ما بعد انتهاء النزاع.

٧٢ – كما أحث بقوة الحكومة الاتحادية الانتقالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام دون قيد أو شروط بتسريح كل الأطفال المنخرطين بأي صفة في صفوف قواتها المسلحة والكف عن أي عمليات جديدة لتجنيد الأطفال. وعلاوة على ذلك، أناشد الحكومة الاتحادية الانتقالية التخلي صراحة عن تجنيد الأطفال أو استخدامهم في القوات المسلحة، وتأكيد تقيّدها بالمعايير الدولية المتعلقة باستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، وأن تتخذ خطوات ملموسة تُفضي إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، واتفاقية حقوق الطفل نفسها، ومواءمة التشريعات الوطنية مع هذا الالتزام.

٧٣ - وأهيب بالحكومة الاتحادية الانتقالية وجميع القوات والجماعات المسلحة في البلد الوفاء الكامل بالتزاماتها التي تعهدت بها بموجب القانون الإنساني الدولي وخاصة فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين وممتلكاتهم أثناء القتال، وأحث على بذل جميع الجهود التي تستهدف تقليل الخسائر في صفوف المدنيين أثناء القتال إلى أدنى حد ممكن، وأحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة اللازمة في هذا الشأن.

٧٤ - وأشجع الحكومة الاتحادية الانتقالية على أن تقوم، في إطار المساعدة اللازمة من المجتمع الدولي، بالحد من انتشار الأسلحة الصغيرة إذ أن سهولة الحصول عليها تجعل الأطفال أكثر عرضة لانتهاكات خطيرة من قبيل قتلهم أو تشويههم وتجنيدهم واستخدامهم على أيدي الجماعات المسلحة، ويزيد من خطر ومقدار الجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

٧٥ - وأناشد الحكومة الاتحادية الانتقالية بدء تحقيقات في حادث مقتل مراقب معني بحماية الطفل كما هو مذكور في التقرير، وكذلك في جميع حوادث الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في إطار حماية الأطفال مع تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

٧٦ - وأحث بشدة مَنْ تبقَّى من قوات اتحاد المحاكم الإسلامية وسائر الجماعات المسلحة على وقف ممارسة تجنيد الأطفال واستخدامهم، فذلك انتهاك مباشر للقانون الإنساني الدولي، مع اتخاذ ما يلزم من الإجراءات للقيام دون قيد أو شرط بتسريح جميع الأطفال المنخرطين بأي صفة في صفوف قواتها المسلحة.

٧٧ - وإدراكا لأهمية سبل الوصول والقيود الأمنية، أدعو فريق الأمم المتحدة القطري إلى مواصلة إجراء حوار منتظم بشأن حماية الأطفال مع جميع أطراف النزاع من أجل وضع خطط عمل ملموسة ومحددة بأطر زمنية لإنهاء عمليات تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم وغيرها من الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال.

٧٨ - كما أشجع السلطات المختصة في الصومال على بناء قدرات حماية الأطفال وحشد موظفي إنفاذ القانون والقضاة لهذا الغرض، بما في ذلك منع استخدام القوة بصورة مفرطة أو مخالفة للقانون مما قد يؤدي إلى أعمال القتل التعسفي وغيرها من الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال، وضمان صرامة التحقيق والمحاكمة بشأن الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال، تصدياً لثقافة الإفلات من العقاب السائدة.

٧٩ - وبالنظر إلى الحالة الأمنية الخطيرة السائدة في الصومال، ينبغي مواصلة إنفاذ الحظر المفروض منذ عام ١٩٩٢ على توريد الأسلحة إلى الصومال والمتعلق بتوفير المعدات العسكرية وأشكال أخرى من الدعم العسكري. ولهذه الغاية، أشيد بتمديد ولاية فريق الرصد المعني بالصومال المضطلع بها بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٢٤ (٢٠٠٦)، وأدعو

الدول الأعضاء إلى الكف فوراً عن تصدير الأسلحة إلى الصومال في انتهاك لاتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وإلى القيام، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، بتدمير جميع الألغام المضادة للأفراد التي استوردت مؤخرا. كما أحث الأطراف التي لم توقع بعد على نداء جنيف والمعنون ''صك الالتزام من أجل التقيّد بحظر كامل للألغام المضادة للأفراد والتعاون في مجال أعمال مكافحة الألغام''، و لم تتقيد به على القيام بذلك.

٨٠ - وأناشد كينيا أن تنظر في فتح حدودها مع الصومال لتسهيل وصول المعونة الإنسانية وعلى أن تنظم في الوقت ذاته إجراءات التفتيش اللازمة لتمكين طالبي اللجوء، ولا سيما النساء والأطفال، من التماس اللجوء والحماية.

٨١ - كما أشدد على ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات المانحة، على تخصيص ما يكفي من الدعم والموارد في الوقت المناسب بما يكفل الالتزام على المدى الطويل مع اعتماد نهج أكثر انتظاما إزاء الجهود الرامية لتعزيز القدرات المحلية في مجالات الدعوة وتوعية المجتمع والتصدي لانتهاكات حقوق الطفل. بما في ذلك تعزيز آليات حماية الطفل في مخيمات اللاجئين الصوماليين في كينيا وفي مستوطنات المشردين داخليا العديدة الموجودة أو المحتمل وجودها داخل الصومال، وكذلك من أجل مزيد من أنشطة الدعوة المتسقة على الصعيد الدولي والتوعية بما يُعانيه الأطفال في هذا البلد.

٨٢ - وبالنظر إلى انتشار قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الوقت الراهن، أناشد بقوة الاتحاد الأفريقي ضمان إعطاء الأولية لحماية الأطفال، بما في ذلك إنشاء آلية فعالة لضمان حسن سلوك وانضباط أفراد تلك البعثة في ما يتعلق بحماية الأطفال والمدنيين داخل الصومال. وفي هذا الصدد، أحث الاتحاد الأفريقي على تأكيد الالتزام بهذه القضايا في مدونته لقواعد سلوك البعثة، وعلى تعيين مستشار متخصص في مجال حماية الأطفال/المدنيين في إطار البعثة ليعمل بصفته منسقا لشؤون التدريب والرصد والإبلاغ مع تشجيع حسن التصرف إزاء مسألة حماية الأطفال والمدنيين من قِبل قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.